

دروس في علم الأصول

[224] 2 - أقسام الجمع العرفي والتعارض غير المستقر الحكومة: من أهم أقسام التعارض غير المستقر أن يكون أحد الدليلين حاكماً على الدليل الآخر، كما في (لا ربا بين الوالد وولده) الحاكم على دليل حرمة الربا، فإنه في مثل ذلك يقدم الدليل الحاكم على الدليل المحكوم. والحكومة تعبير عن تلك النقطة التي بها استحق الدليل الحاكم التقديم على محكومه، فلكي نحدد مفهومها لا بد أن نعرف نقطة التقديم وملاكه، وفي ذلك اتجاهان: الاتجاه الأول: - لمدرسة المحقق النائيني (قدس الله روحه) وحاصله أن الأخذ بالدليل الحاكم إنما هو من أجل أنه لا تعارض في الحقيقة بينه وبين الدليل المحكوم، لأنه لا ينفي مفاد الدليل المحكوم وإنما يضيف إليه شيئاً جديداً، فإن مفاد الدليل المحكوم مرده دائماً إلى قضية شرطية مؤداها في المثال المذكور: أنه إذا كانت المعاملة ربا فهي محرمة. وكل قضية شرطية، لا تتكفل إثبات شرطها، ولهذا يقال: إن صدق الشرطية لا يستبطن صدق طرفيها. ومفاد الدليل الحاكم قضية منجزة فعلية مؤداها في المثال نفي الشرط لتلك القضية الشرطية وأن معاملة الأب مع ابنه ليست ربا، فلا بد من الأخذ بالدليلين معاً. وهذا الاتجاه غير صحيح لأن دليل حرمة الربا موضوعه ما كان ربا في الواقع سواء نفيت عنه الربوية ادعاء في لسان الشارع أو لا، والدليل
